الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
سلطة النقد الفلسطينية

Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS)
PALESTINE
Palestinian Monetary Authority (PMA)

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية

يعلنان النتائج الأولية لميزان المدفوعات لعام 2003

420.8 مليون دولار عجز الحساب الجاري.

تتويجاً للجهود المشتركة التي قام بها كل من سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تم إنجاز بيان ميزان المدفوعات الفلسطيني للعام 2003 وذلك ضمن الإصدار الدوري المشترك لبيان ميزان المدفوعات الفلسطيني.

يعتبر بيان ميزان المدفوعات الأداة التي تحدد مركز الدولة بالنسبة للعالم الخارجي وحجم الدين الخارجي، مما يساعد الباحثين وصناع القرار في استنباط السياسات الاقتصادية والخطط التنموية الملائمة لتحقيق التوازن الخارجي الذي يكفل للدولة تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، علماً بأنه تم الاستناد إلى أحدث التوصيات الدولية في إعداد بيانات ميزان المدفوعات الفلسطيني مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية الوضع الفلسطيني.

أشارت النتائج الأولية لميزان المدفوعات الفلسطيني للعام 2003 إلى وجود عجز في الحساب الجاري (سلع، خدمات، دخل، تحويلات جارية) بلغ مقداره 420.8 مليون دولار، بنسبة 11.9% من الناتج المحلي الإجمالي. ويعزى السبب في انخفاض عجز الحساب الجاري مقارنة بالعام 2002 إلى الارتفاع الملحوظ في قيمة التحويلات الجارية، حيث سجلت التحويلات الجارية فائضاً مقداره 1,420.5 مليون دولار، في حين سجل الميزان التجاري السلعي عجزاً مقداره 1,397.7 مليون دولارا والذي شكل ما نسبته 39.7% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2003. في حين سجل ميزان الخدمات عجزاً بلغ مقداره 726.7 مليون دولار أي بارتفاع نسبته 20.2% عن العام السابق، وقد نتج هذا الارتفاع عن ارتفاع قيمة العجز في خدمات نقل البضائع.

أما بالنسبة لحساب الدخل (تعويضات العاملين، ودخل الاستثمار) فقد سجل فائضاً مقداره 283.1 مليون دولار أمريكي بنسبة ارتفاع مقدارها 26.2% عن العام السابق، وقد كان لارتفاع تعويضات العاملين في إسرائيل السبب الرئيسي في ازدياد هذا الفائض إذ بلغت 167.6 مليون دولار، بارتفاع بلغت نسبته 58.0% عن العام السابق.

حقق ميزان التحويلات الجارية فائضاً بلغت قيمته 1,420.5 مليون دولار، وقد شكلت تحويلات الدول المانحة ما نسبته 49.5% من إجمالي التحويلات الجارية من الخارج. ويعزى هذا الارتفاع في فائض التحويلات الجارية إلى الارتفاع في تحويلات القطاع العائلي والخاص والذي بلغت نسبته 9.4% عن العام السابق.

كما أشارت النتائج الأولية لميزان المدفوعات إلى وجود فائض في الحساب الرأسمالي والمالي مقداره 457.6 مليون دولار. ويعزى هذا الفائض إلى الفائض المتحقق في الحساب الرأسمالي والبالغ مقداره 161.8 مليون دولار، إضافة إلى الفائض الذي حققه الحساب المالي (الاستثمار المباشر، استثمار الحافظة، الاستثمارات الأخرى، والأصول الاحتياطية) والذي بلغ 295.8 مليون دولار.

وقد سجل الاستثمار المباشر عجزاً بمقدار 365.1 مليون دولار، بينما سجل استثمار الحافظة عجزاً بمقدار 103.9 مليون دولار. ويلاحظ ازدياد العجز في الاستثمارات السابقة مقارنة مع العام الماضي نتيجة هروب هذه الاستثمارات إلى خارج الأراضي الفلسطينية بسبب الوضع المتردي اقتصادياً. ويلاحظ أن الجزء الأكبر من فائض الحساب المالي مرده إلى بند الاستثمارات الأخرى التي شكلت فائضاً بمقدار 907.5 مليون دولار.

وقد عكست هذه النتائج التغيرات التي طرأت على الأصول الاحتياطية إذ بلغ التغير (الزيادة) في هذه الأصول لدى سلطة النقد الفلسطينية حوالي 142.7 مليون دولار. وفي حالة فلسطين تعبر هذه الأرقام عن فائض الميزان الكلي نظراً لعدم وجود مصادر تمويلية أخرى.

ومن الجدير بالذكر أنه قد تم الاعتماد على بيانات باقي الضفة الغربية وقطاع غزة[1] في هذه النتائج.

[1] وتمثل كافة الأراضي الفلسطينية باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.